توصيات مسار الشباب الليبي في الحوار السياسي الليبي

المنعقد يوم الاحد الموافق 18 اكتوبر 2020 - عبر تطبيق زووم

بحضور الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا بالإنابة، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة ستيفاني وليامز، وبتنظيم من فريق الإعلام والاتصال بالبعثة – عقد اللقاء الأول لمسار الشباب الليبي وذلك يوم الأحد الموافق 18 أكتوبر 2020، وتوافق المشاركات والمشاركون - وعددهم 40 شابة وشاب من ربوع ليبيا - على جملة من التوصيات الهامة كما يلي:

أولاً: نقاط عامة حول الحوار السياسي المرتقب عقده في نوفمبر القادم والمسارات الأمنية والاقتصادية أيضا

- أن يكون هناك عدد كافي من المشاركين ممثلين عن الشباب ضمن لجنة الحوار وعدم الاكتفاء بمسار الشباب المنعقد افتراضيا .
- المطالبة بأن تكون هناك مقاعد مخصصة لمؤسسات المجتمع المدني ك "مراقب" ضمن مسار الحوار الأمني والاقتصادي بصفتها شريكا في مكافحة الفساد وكذلك بناء السلام وتحقيق الأمن .
- ادماج الكفاءة كمعيار أساسي من خلال توسيع دائرة الاختيار لكل منصب، وترشيح ثلاثة اشخاص ليتم الاختيار الانسب لكل منصب من المناصب التي سيتم تحديدها من قبل لجنة الحوار.
- فرض العقوبات على كل من يحاول عرقلة الحوار فردا كان أم مؤسسة.

ثانياً: السلطة التنفيذية خلال المرحلة التمهيدية:

- أن تكون محددة بفترة زمنية واضحة تنتهي بإجراء الانتخابات وفقا لدستور مستفتى عليه .
- تكوين حكومة أزمة مصغرة وذات مهام وصلاحيات محددة وتعمل على:

1- القيام بالتحضيرات اللازمة لإجراء الانتخابات.

2- العمل على توحيد المؤسسات التنفيذية.

3- العمل على معالجة المختنقات الاقتصادية وتقديم الخدمات لليبيين في كافة أنحاء ليبيا من دون استثناء وبشكل متوازي .

- تمثيل أفضل للشباب والمرأة في الوزارات والإدارات الوسطى والمناصب السيادية.

- تحديد أهداف الأجسام والهياكل التنظيمية المنبثقة عن الاتفاق السياسي والاتفاق على آليات مناسبة لمتابعة وتقويم مدى التزامهم بها وتنفيذهم لها، وبطريقة تضمن الحياد والمهنية والشفافية، وبآليات واضحة تضمن تصحيح المسارات كل ما أقتضى الأمر ذلك.
- التأكيد على ايلاء العدالة الانتقالية أهمية قصوى في المرحلة التمهيدية المقبلة وجعل استراتيجية المصالحة الوطنية التي تم العمل عليها من قبل بعثة الأمم المتحدة من خلال سلسة موسعة من اللقاءات بمختلف مكونات الشعب الليبي من ضمن أولويات الحكومة المقبلة.
- العمل على القوانين والإجراءات اللازمة السياسية والأمنية والمالية لعودة المهجرين داخلياً؛ إطلاق سراح جميع الموقوفين تعسفياً ومعالجة مسألة المحتجزين من دون إجراءات قانونية موجبة. العمل على محاربة ظاهرة التعذيب في المعتقلات في كل انحاء ليبيا وإعادة تفعيل دور المجلس الوطني للحريات العامة وحقوق الانسان.
- أن تمنح صلاحيات الخدمات للبلديات من خلال توزيع شفاف ومعلن لميزانية الخدمات وفقًا لاحتياجات كل بلدية .

ثالثاً: الدستور:

1- حسم مسألة القاعدة الدستورية في وثيقة الاتفاق السياسي القادم من خلال التنصيص على القانون الذي سيتم من خلاله الاستفتاء على الدستور وإحالة مهمة تنظيم الاستفتاء إلى المفوضية العليا للانتخابات بشكل تلقائي.

2- ضرورة الاستفتاء على الدستور وفقا لقانون الاستفتاء قبل إجراء الانتخابات وأن توضع المدد الزمنية المناسبة لذلك ومدد تعديل المشروع وإعادة الاستفتاء في حال تم رفض المشروع عند إجراء أول استفتاء

3- ضمان الترتيبات الأمنية الضرورية لإجراء الاستفتاء.

رابعاً: الانتخابات

1- ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية وفقاً لقانون انتخاب واضح ووفقا للدستور الليبي الجديد.

2- أن يتم التعهد باحترام نتائجها واجراءها قبل نهاية عام من التوقيع على الاتفاق الجديد وبما يضمن تسليم السلطة لجهة منتخبة.

3- ضمان الترتيبات الأمنية الضرورية لإجراء الانتخابات.

خامساً: الاقتصاد

1- توحيد مصرف ليبيا المركزي وكل مؤسسات المالية والسيادية والخدمية.

2- توحيد سعر الصرف.

سادساً: القضاء

1- التأكيد على استقلالية القضاء وعدم التدخل في عمله من قبل السلطة التنفيذية وخاصة فيما يخص اختيار أعضائه والأجسام المنبثقة عنه

2- فرض عقوبات على المعرقلين والمعطلين لجميع مخرجات مسارات الحوار السياسي و الأمني والاقتصادي والإنساني والحقوقي.

3- فرض عقوبات على من يمارس خطاب الكراهية من افراد ومؤسسات وقنوات اعلامية.

4- تصديق مجلس الامن الدولي على قانون العفو العام الصادر عن مجلس النواب.

سابعاً: المسار الامني

1- ضم كل الكتائب النظامية تحت إطار مؤسسة عسكرية موحدة وحل كل التشكيلات المسلحة وإخراج كافة القوات الأجنبية من الأراضي الليبية.

2- إصلاح القطاع الأمني، وتنفيذ برنامج وطني لتفكيك المجموعات المسلحة وإعادة إدماجها بشكل فردي.

ثامناً: آلية ايصال هذه المخرجات إلى ملتقى الحوار السياسي الليبي

- بالإضافة إلى تمثيل الشباب داخل اللجنة تم الاتفاق على أن تتلى مخرجات هذا الاجتماع أمام لجنة الحوار وأن يتلوا هذه المخرجات الأصغر سناً من ضمن المشاركين في الاجتماع – وأن تكون من فئة النساء.
- رأى عدد من المشاركين تضمين وثيقة تويوة ضمن أدبيات الحوار السياسي.

(انتهى)